إصلاح التعليم العالي في الجزائر

د/طيبي سعاد عمروش
جامعة خميس مليانة

الملخص :

يعتبر التعليم العالي أحد المظاهر الحضارية لاضطلاعه بمجموعة من الأدوار المهمة و المتمثلة أهمها في خدمة الفرد و المجتمع و البحث العلمي ونقل المعرفة والحفاظ عليها ،فالمتتبـع للتطورات و التغيرات الحاصلة في مجال التنمية التنافسية ،يلاحظ الدور المركزي الذي اضحت تلعبه المعرفة، بالنسبة للدول النامية ،و ذلك من أجل استيعاب التكنولوجيا و احتضانها ثم إنتاجها. و الدول اذن تسعى لتوفير الموارد البشرية المؤهلة، لكي تكون لها عون لتحقيق التنمية الشاملة، التي تعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بالمجتمعات ،ولعل الأليـة الفعالة لتحقيق التنمية و لا يمكن ان تتحقق إلا في ظل إعطاء الفعالية لمؤسسات التعليم العالي، مع منحها سلطات وصلاحيات واسعة تؤدي بشكل كبير في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة ،عن طريق مشاركتـــها في اعداد الطلبـــة و تأهيلهم و جعلهم اكثر احتكاكا بالعالم الخارجي، ولاسيما المحيط الاقتصادي. ومن اجل انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي و الاجتماعي يرتكز على اصلاح شامل ،هذا الاصلاح يهدف الى احداث هياكل جديدة تهدف الى تحقيق الاندماج الفعلي للجامعـــــة، بفرض طريقة معينة لتدخلهـــا و تفعيلها، و هذا ما بادرت به السلطات الجزائرية و التي ركزت اهتماما بالغا على الاصلاح الشامل للمنظومة التربوية بصفة عامة و التعليم العالي بصفة خاصة .فإدماج الجامعة اصبحت تفرضه العولمة و اقتصاد السوق .فالسلطات الجزائرية اذن شرعت في نهج سياسة تعليمية تعطي اهمية للتعليم العالي و البحث العلمي تماشيا مع السياسات الاستراتيجية و اعتمادا على ما شهدته من الاصلاحات على مستوى مختلف الهياكل و المناهج.

Résumé :

L'enseignement supérieur est l'un des aspects civilisationnels , car il joue plusieurs rôles cruciaux:

- Servir l'individu, la société, et la recherche scientifique.
- Transmettre et préserver le savoir .

Celui qui suit les évolutions et les changements dans le secteur du développement concurrentiel, constate que le savoir joue un rôle clés dans les pays en voie de développement qui cherchent à comprendre les nouvelles technologies, les adopter et les métriser. Aussi, les pays œuvrent à puiser dans leurs ressources humaines qualifiées pour réaliser le développement universel qui ne se concrétisera qu'en rendant les établissements de l'enseignement supérieur plus efficaces et en leur procurant plus de pouvoir et de prérogatives visant à réaliser les fins du développement socioéconomique universel en participant à préparer les étudiants et les former pour la vie professionnelle. En effet, pour que l'université s'ouvre sur son environnement socioéconomique, cette réforme vise à implanter de nouveaux équipements ayant pour but la vraie intégration de l'université suivant une méthode bien étudiée. Ainsi, l'Algérie a pris ce secteur en priorité en procédant à une réforme universelle du système éducatif en général et de l'enseignement supérieur en particulier, car l'intégration de l'université est la fatalité qu'exigent à la fois la mondialisation et l'économie de marché. En conséquence, l'Algérie met au point une politique didactique qui valorise l'enseignement supérieur et la recherche scientifique et rime avec les politiques stratégiques en tenant compte des réformes qui ont touché les différents équipement et curriculums.

مقدمة:

ان المتتبع للتطورات والتغيرات الحاصلة في مجال التنمية التنافسية، يلاحظ الدور المركزي الذي أضحت تلعبه المعرفة بالنسبة للدول النامية ليس كعامل مهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فحسب بل أيضا استيعاب التكنولوجيا واحتضانها ثم إنتاجها مثل ما لتلك الدول،1 و لا أحد يعارض حقيقة أن تطور وتنمية المجتمعات المعاصرة أضحى يتأثر أكثر فأكثر بدرجة اكتسابها المعرفة ،من أجل تطوير قدرات مواردها البشرية وكفاءاتهم الإبداعية، بعدما تأكد عدم جدوى امتلاك الموارد المادية لوحدها، و لا بد الإشارة ان كل التغيرات التي مرت بها مراحل تطور البشرية كانت نتيجة الانجازات العلمية المعرفية للعلماء والباحثين والاختصاصين،إذ حددت تطورات تقنية كثيرة بعد الحرب العالمية الثانية، نتج عنها دول امتلكت رأس المال البشري المعرفي والمهني والتقني مكنها من حل الأسرار الصناعية وهذه الميزات أكسبتها السيطرة على الأسواق العالمية للسلع والخدمات2 ، ومن هذا المنطلق إذا كان التعليم هو أحد المحركات الأساسية للتنمية ومصدرا للمعارف، إذ يعتبر الأداة الفعالة لنقل الخبرة الثقافية والتقنية التي أنتجتها الإنسانية عبر مسيرتها التاريخية الطويلة، كان لا بد أن تكتسي المنظومة التعليمية بنيتها الأساسية ومرافقتها أهمية كبيرة في المجتمعات وتفعيل مركز من أصحاب القرار بناء، مع تحقيق محكم ومبرمج بدقة من شأنه تحسين التعليم وتطويره3.

فالتعليم العالي يواجهه في مرحلته الحيوية الحالية جملة من التحديات المتعلقة أساسا بمقتضيات الإسهام في بناء مجتمع المعرفة في اقتصاد معولم، وضرورات الإعدادالأفضل للحياة المهنية والتكوين لمهن الغد واستباق النسق المتسارع للتطورات التكنولوجية4فأصبح تطويرنظام التعليم العالي يعتبر في كثير من الدول أولوية وطنية وتتسابق المجتمعات للاستثمار فيه وأصبح تقدم الدول يقاس بمستوى تعليم أبناءها5.

ولتحقيق ذلك لا بد من وضعإطارملائم لجعل التعليم العالي متطورا وأيضا القيام بمجموعة من العلاقات أهمهاالاعتمادعلى إخراج الجامعة من قوقعتها إلى العالم الخارجي.و من بين الرهانات التيتواجه الجزائر تكمن في كيفية التطبيق الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة التحكم فيها ،من اجل مساهمة التعليم العالي في تحقيق التنمية و مواكبته التطورات العالمية وتنمية المجتمع ،هذا ما استدعى السلطات الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات التي مست التعليم العالي والدليل على ذلك أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عملت في السنوات الأخيرةعلى تحضير ملف اصلاحالتعليم العالي،و الانطلاق منه بداية سنة 2004 على تطبيقه على بعض المؤسسات الجامعية ثم عمم تدريجيا عبر كل التراب الوطني بصورة نهائية في وقتنا الحالي، معتمدة في ذلك ربط علاقة متكاملة مع الجامعات والمحيط الاقتصادي

فالإشكالية المطروحة، ما المقصود بالتعليم العالي وما هي الوظائفالتي يؤديها التعليم العالي، ، و فيما تكمن أهم الإصلاحاتالتي مست التعليم العالي عبر المراحل التي مر بها؟

المحورالأول: مفهوم التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي بأنه مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة، و يقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية مهارات وقدرات الطالب في العديد من المجالات ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد، وبدون شك فإن العالم استفاد من التقنيات الحديثة في التعليم وان الشعوب تتسابق في الابتكار والحصول على الوسائل الحديثة في التعليم، ومن هذه التقنيات تكمن فيالإعلام الآلي وشبكة الانترنيت، والعالم يتجه نحو التعليم الالكتروني والاستفادة منه والحصول على الشهادات التعليمية في مختلف المراحل6،ومن هنا ومواكبة التطورات التكنولوجية فقد اظهر التعليم عن بعد مكانة هامة إذعن طريقه يستطيع الطالب من متابعة دروسه دون حضوره إلى الجامعة.

كما يعرف التعليم العالي أيضا بأنه مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعهومستوياته، رعاية لذوي الكفاءة وبالتالي توجيه أفراد المجتمع لخلق فرص عمل خاصة في ظل اقتصاد السوق، أين تسعى الدولة بكافة مرافقها العمومية جاهدة في توفير مناصب عمل،7كما يعتبر التعليم العالي أو الجامعي احد المراحل التعليمية المتميزة في أي مجتمع، ويعدالاهتمام به أحد المظاهر الحضارية باعتباره يضطلع بمجموعة من الأدوار المهمة التي يمكن إجمال هذه الأدوار في خدمة الفرد والمجتمع والبحث العلمي وتقل المعرفة والحفاظ عليها 8.

كما أن التعليم العالي يعرف بأنه هو الذي يتعلق بموضوعات معقدة بالغة الأهمية للباحثين في حاجة إلى دقة بالغة في علم المناهج، وهو المسؤول عن ارتفاع مستوى معرفة الطالب، ويعرفه الدكتور سعيد طه محمد على أنه إدارة رئيسية لتحقيق الأمن القومي، وتحقيق التنمية الشاملة، وأداة لبناء الجيش والأسطور القوي، وتحقيق التنمية الشاملة لمختلف مجالاتها

الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية والتكنولوجيا9.

ويقوم مؤتمر اليونيسكو في دورته السابعة والعشرون على تعريف التعليم العالي بأنه "برامج الدراسة أو التدريب على البحوث في المستوى بعد الثانوي، التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها، بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المتخصصة في الدولة 10.

كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه "مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، في الجامعات الحكومية والخاصة وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى، ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات والمواد الالكترونية والهيئات والوكالات المضيفة العامة والخاصة 11.ويعتبر التعليم الجامعي من أهم الوسائل المتاحة أمام الدول النامية لإدراج إمكانياتها وتحقيق تطلعاتهافي التقدم والحرية والديمقراطية

والعدالة الاجتماعية وتتحمل الجامعة هذه الرسالة، مما يجعلها ذات طبيعة خاصة فدورها لا يقتصر على التعليم فقط.

وقد تطور مفهوم الجامعة كمبدع ومبتكر وباحث ومطور للأفكار الجديدة أكثرمن كونها مجرد أداة لنقل ما هو معروف ومقبول ومتفق عليه12،وقد عرف التعليم العالي أشكالا متعددة، فقد قامت مصر قديما بإنشاء مدارس عليا لتعليم الهندسة والطب، وقد عرفوا تقدما بارزا في علم الهندسة والرياضيات وغيرها من العلوم والدليل على ذلك الأهرامات في مصر، كما عرفت بلاد الرافدين هندسة الري والزراعة وقاموا ببناء المدن التي بقيت آثارها إلى حد الساعة كمدينة بابل الشهيرة، كما أن قدماء اليونان اشتهروا بالتاريخ والجغرافيا، كما أدى إلى ظهور علماء وفلاسفة كالفيلسوف أرسطو وأفلاطون وغيرهم من الفلاسفة، وإذا رجعنا إلى الحضارة الإسلامية نجد أن المسجد كان النواة الأولى للتعليم العالي، فلم يكن مكانا للعبادة فحسب وإنما للتعليم، كما كانت المساجد مراكز للتعليم العالي ومن أمثلة هذه المساجد جامع الزيتونة، الجامع الأزهر وجامع القرويين، أما بالنسبة للتعليم العالي عند الغرب فلم يعرف الغرب وأوروبا بصفة خاصة التعليم العالي، نظرا للظروف المزرية من الفقر والتخلف التي كانت تعيشها، حيث عاش العالم الغربي في العصور الوسطى جهالة مطلقة وأمية متفشية حتى لم يكن للعلم مأوى إلا أديرة الرهبان وهي مقصورة على رجال الكهنوت فقط 13.

وكانت أبرز الجامعات الأولى جامعة بولونيا في ايطاليا، والتي أنشأت في القرن الثاني عشر الميلادي، وجامعة باريس التي أقيمت في أواخر القرن الثاني عشر الميلادي وقد توسعت مثلا هذه البرامج عندما نقل المسلمون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأندلس علوم اليونان والرومان إلى الأكاديميين الأوروبيين، وحلت الأعداد العربية محل الأعداد الرومانية 14، أما بالنسبة للتعليم العالي في العصر الحديث تميز بارتباط بدايات التعليم العالي بالشكل الحديث في الدول العربية بالجامعات التي قام بإنشائها الاستعمار، وقامت مختلف الدول بتطوير منظومتها التعليمية بعد الاستقلال و توسع مؤسسات التعليم العالي وجرت النقلة النوعية في عدد الجامعات العربية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ،ومع تبلور الأفكار والديمقراطية اعتبر التعليم العالي مظهرا من مظاهر الاستقلال الوطني، كما شهدت الجامعات تطورا في أهدافها وازداد عدد المتخرجين من التعليم العالي ،كما أدى إلى إحداث تغير من أدوار التعليم من أنه عملية خدمة إلى عملية إنتاجية. وباعتبار أن الجزائر دولة من الدول النامية التي حرصت مباشرة بعد استقلالها على خوض معركة التعليم بكل جدية من أجل القضاء على الجهل والأمية، وتقديم تعليم إلى متخصص من أجل التحكم في التقنيات والمعارف الحديثة في جميع الميادين الأدبية والعلمية النظرية منها والتطبيقية، فقد عرف التعليم العالي في الجزائر تسجيلا هائلا من أعداد الطلبة، بسبب تزايد الطلب الاجتماعي عليه، وهذا راجع إلى تزايد الاهتمام به ومبدأ الديمقراطية والمجانية المعتمدة من طرف الحكومة

الجزائرية وهذا ما حتم على هذه الأخيرة تعبئة موارد إضافية لتغطية جميع متطلبات التعليم العالي15.

المحور الثاني وظائف مؤسسات التعليم العالي:

من أهم الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي ومن بينها الجامعة تكمن في:

أولا وظيفة التعليم وتأهيل القوى البشرية: هي الوظيفة التي تهدف إلى تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب من خلال الحصول على المعرفة وحفظها وتكوين الاتجاهات الجديدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقدمها16،ومن هنا فإن مؤسسات التعليم تؤدي وظيفة التعليم وتأهيل القوى البشرية من خلال تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للمتعلمين بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة المهنية وكذلك من خلال تكوين الموارد البشرية تكوينا علميا وتقنيا وفكريا وثقافيا متكاملا ومتوافقا مع متطلبات العصر ومتغيراته مرتكزا على تقنياته وتوفير سبيل التنمية المستمرة لكل الموارد البشرية مما يهيئها للمشاركة الفعالة والمتميزة في تفعيل واستثمار ثروات المجتمع وتحقيق نموه وتطوره ودعم قدراته17.

كما أن التعليم العالي في الجامعة يحمل مجموعة من الوظائف الاجتماعية التي تساعد المجتمع على مواكبة التطورات. وتكمن في: 18

1- إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية في المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقف سوق العمل لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها؛

2- المشاركة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي؛

3- المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم العام من جهة وبين التعليم العالي والتكنولوجي من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها ؛

4- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلقة تضمن حد ادني من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلب ذلك محو أمية جميع أفراد المجتمع كحد ادني للمعرفة والمواطنة الصالحة؛

-5تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد بما يحقق اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتمائهم الوطني الأصيل19؛

-6نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية والقومية،و تطوير الاتجاهات الفكرية الاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجا موحدا في التخطيط والتنظيم والعمل والإنتاج.20

أما بالنسبة للوظائف الاقتصادية فتكمن في إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن، وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات

والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف بما يمكنها من التعايش مع العصر التقني وتطوير وسائلها محليا مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة. 21

ومن هنا نقول أن وظيفة التعليم العالي تعتبر أبرز وظيفة بالنسبة للجامعة، إن لم تكن الوظيفة الأولى وتنحصر هذه الوظيفة ليس فقط في نقل المعرفة العلمية المتخصصة وما نتج عنها من ثقافة عامة في ميادين علمية مجاورة ولكنها تتجلى أيضا فيما تعده من اطارات ماهرة تدمج في سوق العمل في المجتمع22.

وفي الأخير نقول أن أهمية هذه الوظيفة إلى درجة إسهامها في تنمية الأفراد تنمية شاملة، بمعنى المستوى الذي تصل إليه الجامعة في اداء وظيفتها نحو تنمية القوى البشرية وإعدادها لسد متطلبات المجتمع منها والإفادة مما يتعلمه الطلبة للنهوض به وإثراءه.23 و يؤدي التعليم دورا هاما في تقوية المجتمع وتنميته من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في مختلف المجالات والتخصصات.24 ،وأصبح التعليم موضوعا هاما للمناقشة في المحافل الاقتصادية الدولية فمنذ جولة الأورغواي حول الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة(G .T .T A.)والاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات (G.A.T.S) فإن التعليم تم تصنيفه كخدمة وقد تم التأكيد على ضرورة العمل على التخفيض التدريجي للقيود المفروضة على الخدمات التعليمية، مثل نقل التكنولوجيا والتعليم عن بعد وتمثل الهدف الأساسي في محاولة إنشاء سوق عالمية للتعليم، وقد عرف العصر الحالي اهتماما متزايدا من طرف الحكومات وخصوصا في الدول النامية بضرورة التحول من الإنتاج القائم على الموارد الطبيعية إلى إنتاج المعرفة، حيث أن هذه الحكومات بدأت تبحث عن النموذج الجديد من الإنتاجفابتداء من سنوات 1990 أكدت معظم الهيئات الدولية للتنمية على ضرورة تركيز الدول النامية على تعزيز التعليم الابتدائي والثانوي وكذلك التعليم العالي، مشيرا إلى أن مؤسسات التعليم العالي باعتباره يكتسي أهمية بالغة في بناء اقتصاديات هذه الدول25.

وبالتالي أصبح الانفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعا من الاستثمار تظهر آثاره في زيادة مهارات وقدرات الأفراد بالمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج وزيادة استغلال الموارد الطبيعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد26.

فالعلاقة بين التعليم و التنمية علاقة تبادلية، فالتعليم مطالب بالإسهام في عملية التنمية ،والتعليم نفسه لا يمكن أن يتطور ويتقدم بدون تنمية حقيقية،27فالتنمية هدفها وغايتها الإنسان، وينبغي أن يكون الإنسان محور كل تخطيط تنموي سواء كان قصيرا المدى أو طويل المدى، الاهتمام بالمعرفة، فالتعليم قضية أساسية للتنمية الشاملة حيث من المستحيل تحقيق التنمية المستدامة دون اكتساب المعرفة 28.

ثانيا: وظيفة البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي وسيلة الإنسانلإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته أو بيئته ومجتمعه أوعن الكون في سالف الزمن أو حاضره أو مستقبله، وهو وسيلة الإنسانلإيجاد

الحلول والمشكلات التي تقابله والصعاب التي تقف في حياته ،وهو وسيلة الإنسان لمضاعفة موارده المالية والمعنوية،وهو كل جهد علمي منظم يهدف إلى تنمية المعرفة الإنسانية حيث أن الجامعة تتوافر على الموارد الفكرية و البشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطةبحاجات التنمية، كما أن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بصور انضباطية و يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية التي يحتاج إليها قطاعات المجتمع المختلفة، ولا يمكن لأية جامعة أن تنجح في نشاطها العلمي والبحث العلمي ما لم تتوفر لها جملة من الشروط الأساسية هي:29

1.وجود عدد وافر من الباحثين والعلماء المبدعين؛

2.المناخ الأكاديمي الملائم وما يتطلبه من أجهزة علمية ومختبرات وأجواء اجتماعية ونفسية ومادية ملائمة ونظم إدارية وتنظيمية مريحة تهيئ للباحث الانكباب على بحثه والتفرغ له؛

3.الأموال الكافية لنشاطاتالأبحاث؛

4.الوقت الكافي لإجراء الأبحاث؛

5.الحريةالأكاديمية التي ترفض العوائق المؤثرة على نفسية الباحث؛

6.وجود الإدارة الوطنية التي توظف هذه الأبحاث لخدمة المجتمع وطرح المشكلات صراحة أمام الباحثين.

فالبحث العلمي يعتبر من أكثر الوظائف التصاقا بالجامعة لأنها المؤسسة التي يتوفر فيها الكوادر البشرية المتخصصةالقادرة على القيام به، ولأنها تقوم بالبحوث بشكل منظم وعملي وفقا لحاجة الجامعة ذاتها أو لأغراض التنمية الوطنية بمختلف قطاعاتها الإنتاجية والخدمية.30

إن نجاح الجامعة يكون مرهونا بنجاح البحث العلمي حتى تتوصل هذه الأخيرة من تحقيق التنمية، لكن نجاح هذه الأخيرة يكون مرتبط أيضا بمدى اهتمام الدولة به والتسهيلات والتحفيزات المقدمة للباحثين.

وبالنسبة للبحث العلمي في الجزائر فإن البدايةالعملية في تنظيم البحث العلمي كان معظهور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،إذ عملت هذه الأخيرة في إطار إستراتيجية إصلاح التعليم العالي الذي شرع سنة 1971 واسند إلى الأولى مهمة تنفيذ مشاريع البحث ،وإلى الثانية دور تحديد توجهات وإعداد المخطط الوطني للبحث بناءا على متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية31، انطلقت هذه المنظمة بتعبئة هيئة التدريس في الجامعات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة)، أما المجلس الوطني للبحث فقد بادر بفتح مناقشات حول محتوى برامج البحث خاصة تلك المتعلقة بالقطاعات الحساسة، و المخطط الوطني الأول للبحث العلمي والتقني تميز بعدة نقائص نتيجة عدد من العوامل أهمها عدم تحديد الأولويات، عدم التحكم في التنظيم والبحث والتقديرات المالية للطاقة البحثية، إن عملية إعداد هذا المخطط انحصرت في تسجيل المشاريع المقدمة من المديريات للوزارات المختلفة دون أن

تكون مدرجة في برنامجوطني ودونتحديد مسبق لمن سيقوم بعملية التنفيذ والإشراف32. حيث في سنة 1979 وصل عدد الباحثين إلى 622 باحث في التعليم العالي و 644 باحث في القطاعات الأخرى، بلغت الاستثمارات المجمعة للمنظمة الوطنية للبحث العلمي 166 مليون دينار جزائري33.

وفي إطار المخطط الخماسي للبحث العلمي 80-84 سمحت الإجراءات المتبعة في تحديد هذا البرنامج لتثمين منهجية التشاور حول السياسة العامة للبلاد، مع اعتماد ميزانية خاصة بالبحث العلمي،وفي سنة 1983 تم حل المنظمة الوطنية للبحثالعلمي إيذانا بميلاد المرحلة الثانية فيما يخص تنظيم البحث العلمي والتقني ثم في مرحلة أخرى كانت هناك محاولات لإعادة تنظيم ودعم البحث العلمي والتي مرت بمراحل أهمها:

المرحلة الأولى من 1984 إلى 1986 والتي تميزت بحل المنظمة الوطنية للبحث العلمي وإنشاء محافظة البحث العلمي والتقني وقد قامت في هذه الفترة بتحديد عدد البرامج الوطنية للبحث العلمي والتي تتميز بأولوية بـ 20 منها المناجم، الفوسفات، الحديد، الإلكترونيك، الفلاحة، الصحة، التربية، كما عملت هذه المحافظة عل تحديد البرامج الوطنية ذات الأولوية كما عملت على تكوين عدة مخابر على مستوى الجامعة، إنشاء مركز البحث الاقتصادي التطبيقي والتنمية34.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية امتدت من 1986-1990 تم تعويض محافظة البحث العلمي والتقني والمحافظة للطاقات الجديدة بالمحافظة السامية للبحث وقد تم الموافقة على 440 مشروع بحث مع ارتفاع عدد الباحثين إلى 2700 باحث 35.

المرحلة الثالثة من 1990 إلى 1994 تم استحداث وزارة منتدبة بالبحث العلمي والتكنولوجيا والبيئة، وقد تعاقبت عنها أربعحقائب وزارية و بتسميات مختلفة ، كتابة الدولة المكلفة بالبحث التابعة لوزارة الجامعة والبحث العلمي ، كتابة الدولة للبحث التابعة لوزارة التربية ، وزارة مكلفة بالجامعة والبحث العلمي ، وأخيرا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة (1994)36و في سنة 1992 تم إنشاء اللجان المشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه و يضبط سيرها وتنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-22 المؤرخ في 13 جانفي 92 و الذي تم تعديله سنة 2008.وفي سنة 1994 بدأت فكرة البرمجة الوطنية للبحث العلمي تظهر في أدبيات سياسة البحث العلمي في الجزائر مع ظهور المحافظة الوطنية للبحث العلمي والتقني سنة 1984 ،وقد أدى الفصل بين القطاعات والهياكل وحتى النيابات التقنية الكبيرة، وبالتالي فإن الحديث عن علاقة واضحة بين مشاريع البحث ومشاريع التنمية أمر صعب،و من أجل تجاوز هذه النقائص تعين على الحكومة تحديد الحاجيات الوطنية للبحث العلمي، وهذا حسب متطلبات الخطط التنموية المسطرة وعرضها في شكل محاور وإشكاليات لمناقشتها وإثرائها من طرف الباحثين وممثلي القطاعات المختلفة المعنية بالبحث ،و بعد ذلك تم تحديد البرنامج الوطني للبحث.

وبالتالي فارتباط وزارة التعليم العالي بالبحث العلمي نظرا للدور الفعال الذي يجب أن تلعبه الجامعة في تطوير المجتمع وتنويره ليس فقط بالمعرفة، وإنما بالنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال البحوث المقدمة على مستوى الجامعات ،ويظهر جليا عن طريق مخابر البحث التي تم إنشاؤها على مستوى الجامعات ومنحها هذا الدور من خلال الأبحاث التي تقوم بها لإخراجها على أرض الواقع و مساهمتها في إحداث التنمية، ولاسيما أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إنشاءها لمديرية البحث والتطوير العلمي والتي تقوم بمتابعة كل ما يتعلق بالبحث العلمي من أجل تنمية و تطوير الأبحاث العلمية وذلك في إطار السياسة التي سطرتها السلطات الجزائرية، ولاسيما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تثمين وترقية البحوث العلمية و التقنية و الاستفادة منها على أرض الواقع والاشتراك مع الهيئات الوطنية والدولية لتوطيد العلاقة عن طريق علاقات تعاون على شكل اتفاقات تعاون،

وذلك عن طريق تدعيم الشراكة خاصة في مجال التكوين وإعادة تفعيل البحث العلمي بالارتكاز على:37

- وضع فضاءات جامعية إقليمية دولية (مجال تعاون مغاربي اورومتوسطي) ترمي إلى ترقية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف ذو نوعية سيحصل حراك الطلبة والأساتذة والباحثين ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث؛
- تدعيم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه ومردود توقيتها، والاستعانة بالتأطير الأجنبي؛
- إصدار قانون أساسي خاص بالأساتذة والباحثين يكون جاذبا ومحفزا ويضع الأستاذ في مصنف النخبة الوطنية؛
- إعادة توزيع الخريطة الجامعية بجعلها تدمج مفهوم سياسة الموقع والتنظيم الشبكي للمؤسسات الجامعية وترقية أقطاب الامتياز من أجل ضمان نتائج متوازنة ما بين الطالب على التكوين وإمكانيات مختلف المؤسسات الجامعية والواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد على المستوى المحلي والوطني38؛
- تشجيع التكوين مدى الحياة للأساتذة والباحثين والإطارات ؛
- إعادة تفعيل البحث؛
- مشاركة الإطارات والكفاءات خارج القطاع هذا الأخير الذي يقوم بالمشاركة في الندوات وتأطير التربصات قصيرة المدى ؛
- تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال والدليل على ذلك إن التسجيلات تقام عن طريق الانترنيت، زيادة على ذلك في سنة 2016 اي تحويل يتم عن طريق الانترنيت
- تشكيل فرق بيداغوجية وفرق التكوين؛

- تأسيس نظام الوصاية بالنسبة لنظام L.M.D لضمان مرافقة الطلبة طوال مسارهم الدراسي تأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم وضمان الجودة في التعليم العالي.

فالجامعة اذن مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة ، فوظائفها الرئيسية إذن تكمن في التدريس والبحث العلمي ،وخدمة المجتمع فخدمة المجتمع يقصد بها جميع الخدمات والأعمال التي تقدمها الجامعة للمجتمع المحلي سواء في الجانب الثقافي أو الصحي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرياضي، والاستفادة من جميع الإمكانات والطاقات المحلية، يتطلب ان تضع الجامعة جميع إمكانياتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة والمجتمع المحلي بصفة خاصة، والذي يتطلب معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترقيتها الى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة 39، ومن هنا لا بد على الجامعة أن تعكس واقع المجتمع المحلي ولاسيما نحن بحاجة أكثر مما مضى إلى الجامعاتالتىلها صلة مباشرة بالمجتمع و لها الدراية الواسعة بحاجاته ومتطلباته وتطرح حوارات وأفكار تساهم بفهم الواقع واحداث التغيير نحو الأفضل، عن طريق الرسالة التي تقدمها وهي التعليم والبحث العلمي الفعال الذي له صلة مباشرة بالمجتمع ومتطلباته، ولا سيما أن أهداف الجامعة تكمن في تطوير اقتصاد المجتمع مع استقرار المجتمع ومواجهة المشكلات الاجتماعية وتزويده باليد العاملة المدربة والواعية، فالجامعة إذن تلعب دورا هاما في خدمة المجتمع حيث أنها لا تعمل بمعزل عن محيطها المجتمعي والمحلي وإن تأثيراتها لا تنحصر بمدة زمنية معينة بل أنها ممتدة إلى إحداث التغيير في
ثقافة المجتمع40.

فالجامعة إذن تلعب دورا هاما في تشجيع التقدم التكنولوجي والبحث التطبيقي الموجه نحو احتياجات سوق العمل. ومن هنا فإن البحث العلمي يعتبر المعيار الدقيق لقدرة الجامعات وتمييزها، و بما أن الجامعة يقع على عاتقها البحث العلمي و تأسيسا لذلك عملت الجامعة الجزائرية منذ مطلع الستينيات على أن تكون الفضاء الذي تنتج فيه الأفكار والمعارف والقاعدة الخلفية تتغذى من مخرجاتها كل مؤسسات الدولة إدراكا منها بأن شرط الانعتاق مما يتعرض له المجتمع من اختلالات واضطرابات بغض النظر عن ابعادها أو مضامينها أو ترقيتها والتي تعتبر مظهرا من مظاهر التخلف.41، و ما يمكن قوله ان الخروج من التخلف لن يكون إلا عن طريق المعرفة العلمية والبحث العلمي الذي له علاقة بالمجتمع.

إن عملية إدماج الجامعة بمحيطهاالخارجي لا سيما الاقتصادي والاجتماعي ضرورة فرضتها العولمة واقتصاد السوق ،حيث أن السياسة الليبرالية اتجهت في بداية التسعينات إلى إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على حد السواء في عملية التكوين والتنمية إلى جانب الدولة، فالتغييرات التي عرفتها البلاد في عالمنا المعاصر بدأت تفرض على الجامعات ان تصبح جزء لا يتجزأ من العالم الخارجي ،فالجامعة كما قلنا سابقا ملزمة بأن تقوم بنقل التقنيات إلى الطلبة إلى قطاع الإنتاج

الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتحفيز بزيادة المشاريع التنموية، ومن هنا فإن دور الجامعة أصبح توجيه الفئة المتخرجة من الإطارات لاقتحامهم عالم الشغل، أصبحت الجامعة في الوقت الحالي تلعب دورا في شد الوعي المقاولاتي وبالتالي إزالة العقبات التي قد تعترض خريجي الجامعة، إضافة إلى إعداد خطة مشتركة لإعداد عدد هائل من الشباب في المجال المؤسساتي خاصة في مجال الاستثمار من أجل تثمين القدرات البشرية والمالية في آن واحد وذلك كله من أجل ترقية القطاع للنهوض بالاقتصاد الوطني، لا سيما أن السلطات تسعى إلى اقتصاد بديل خارج المحروقات من خلال التركيز على المؤسسات الشبانية أو ما يطلق عليها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .فأصبحت للجامعة إذن تطلعات خارجية وأصبحت تساهم مع الدولة في تحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات، فتطور السوق المحلي هو الذي يمكن القطاع الخاص من تحقيق الأرباح مع توفير فرص العمل عن طريق تكوين خريجي الجامعة الذين اختاروا الدخول في الاستثمار، ولكي تستطيع الجامعة أن تكون قادرة على البقاء والمنافسة من حيث الجودة والأداء لابد أنتبذل قصارى جهدها من أجل اعادة النظر حول استراتيجياتها ووظائفها وعلاقتها مع المجتمعات المحلية، وذلك عن طريق إعادة تشكيل وظائفها، المشاركة في استراتيجية التنمية ،ضرورة الانفتاح على ما هو عالم التنقل والاقتصاد والعمل المنتج، ضرورة الانخراط بالبرامج التطبيقية التي تساعد الطلبة على إقامة مشاريع، إعطاء القطاع الخاص دورا رئيسيا في النشاط الاقتصادي، تفعيل دور الجامعة عن طريق الوعي الاستثماري. حيث تمثل الشراكة مع المحيط الاقتصادي الداخلي أحد أهم الأساليب المبتكرة لتحقيق الأولويات الاستراتيجية للقطاع42.

فالجامعة تلعب دورا هاما في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات. ومع ظهور مجتمع القرن الحادي والعشرين بملامح جديدة وذلك مع بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، والتي تلخصت في العولمة والمعرفة كما ذكرنا سابقا وكان سبب انتشارها ثورة المعلومات والاتصالات واصبح العالم قرية كونية لا مكان فيها للانعزال والعزلة ويتميز هذا الوضع بالفرص والمخاطر التي يجب أن يساهم فيها التعليم العالي بكل مكوناته المادية والبشرية إعدادا واستعدادا لتحقيق الرهانات على المستوى المحلي والدولي43، ولاسيما أن الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في المجتمعات الصناعية المتقدمة يكمن في المساهمة في التنمية والتطوروالعمل التنافسي المستمر.

المحور الثالث: الإصلاحات التي طرأت على التعليم العالي عبر المراحل التى مر بها:

ان انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي ومنه الوظائف الجديدة المسندة إليها يرتكز على إصلاح شامل، هذا الإصلاح الذي يعتمد على إحداث هياكل جديدة تهدف إلى تحقيق الاندماج الفعلي للجامعة لتفعيلها في تحقيق التنمية ،وهذا ما حدث فعلا في الجزائر حيث أن السلطات الجزائرية ركزت اهتمامها على الإصلاح الشامل لا سيما المنظومة التربوية بصفة عامة والتعليم

العالي بصفة خاصة مع ضرورة إشراك الخواص، ومن هنا يمثل نشر ثقافة المؤسسات وبعث المشاريع وحفز روح المبادرة أحد المحاور الأساسية لاستراتيجية التعليم العالي ،ويهدف إلى دعم مساهمة الجامعة في إحداث المؤسسات عموما وفي إحداث المؤسسات في القطاعات المجددة بالخصوص، والغاية من ذلك هي أن لا تكون الجامعة مواكبة فحسب لاقتصاد يتحول وإنما مساهمة في تحديد الاتجاهات الواعدة لهذا الاقتصاد وفي اعداد الأجيال القادمة من الخرجين لقطاعات جديدة ذات تنافسية أعلى ولفرص جديدة للعمل ولا يوفرها الاقتصاد القديم وفي التحضير لاقتصاد يقوم على المعرفة.44

فالتعليم الجامعي يتعرض في كثير من المجتمعات لمحاولات إصلاح وتطوير تناولت معظم جوانبه وذلك للعمل على تحسين وظائفه وربطه بالمجتمع وحاجاته، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تقف حائلا أمام التعليم العالي ،لأن سمة العصر الذي يعيش فيه هي سرعة التغيير والتجديد بما يتوافق مع بيئة المعرفة من إضافات وما يطرأ على البناء الاجتماعي من تغيرات، مما يفرض على الجامعات مراجعة الهياكل والأطر التعليمية والأهداف والسلوكات حتى تقف على الجديد في العالم من مستجدات وتصل إلى المشكلات وإعداد ما يلزمها من خطط استراتيجية وموضوعية ،الأمر الذي يشكل جامعة قوية وبطبيعة الحال لا يمكن معالجة تحديات اليوم والغد بنمط إدارة الأمس، لهذا تلجأ الدول المتقدمة إلى المداخل الإدارية والتي تقوم أساسها على التغيير الجذري والجوهري لتطوير المؤسسات الجامعية، والعالم الثالث يعاني فيه التعليم من عدم القدرة على المنافسة والبطء في الاستجابة لمطالب التغيير و التطوير والتخبط في النظم والمناهج والأساليب وتقادم تقنيات التعليم وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي، وعليه كان لا بد من التركيز على النوعية في التعليم الجامعي ليصبح قادرا على تحقيق الأهداف والنوعية القادرة على بناء الفرد والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية وفق التطورات والتغيرات العلمية، ومن هنا مع تحول الاقتصاد المعرفي إلى اقتصاد قائم على المعرفة العلمية ومع تزايد التكتلات الاقتصادية العملاقة ومع النظام الاقتصادي الحر و اتفاقية الجات و حرية التجارة زالت معوقات انتقال السلع والخدمات والخبرات البشرية، واشتدت المنافسة في الأسواق العالمية وأصبح البقاء للأجود والأفضل والأقل تكلفة ،ولتزايد الحاجة في كافة المجتمعات إلى المواطنين المؤهلين الذين يلعبون دورا أساسيا في وضع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، بحيث أصبح أمر تنمية الموارد البشرية مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لمختلف البلدان، خاصة النامية منها والتي تتنمي بلدانها العربية اليها حتى تتمكن من تحقيق التنمية المستدامة وسد الفجوة الكبيرة التي تفصلها عن الدول المتقدمة45.

إن تحول التعليم العالي من نشاط محدد إلى جهد كبير في حجمه وطاقته وأهدافه ومسؤولياته، والذي أدى إلى بروز اتجاهات هامة مثل تكافؤ الفرص التعليمية وحقوق المواطنين في التعليم والنهوض بمستوى التعليم ومحتواه وربطه بالحياة، توجيهه لسد حاجة المجتمع من العمالة في شتى المستويات

بالإضافة إلى تكوين المواطن الجدير القادر على مواجهة تحديات العصر بفعل التغيير والتطوير، مما أدى إلى إعادة النظر في الإدارة التعليمية ونخص بالذكر الإدارة الجامعية وتطويرها بما يتلاءم وهذه المتغيرات46.

و قد اهتمت السلطات الجزائرية بتطوير التعليم العالي من خلال تغيير البرامج و النصوص التي تحكم التعليم العالي وإعادة صياغة الأهداف وفق خطط جديدة لتمكين النظام التعليمي من الاستجابة إلى متطلبات الحياة الجديدة واستيعاب التطورات العلمية والتكيف مع المستجدات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ومواجهة التحديات التي تقف عائق أمام تطور الفرد والمجتمع وتذليل الصعوبات والتفاعل الايجابي مع المتغيرات، وتم تطبيق نظام (L.M.D) باعتباره يستجيب لهذه المتطلبات وبعد آخر للإصلاحات التي طبقت على التعليم العالي47.

كما قامت السلطات الجزائرية بالإصلاح الجزئي للتعليم العالي ، والتوسعالتشريعي والهيكلي، وعليه جاء القانون التوجيهي المصادق عليه في 27 جانفي 1999 والذي شمل 65 مادة تم توزيعها إلى سبعة أبواب، أهمها:

الباب الأول: المبادئ العامة للتعليم العالي؛

الباب الثاني: التكوين العاليبطوريه التدرج وما بعد التدرج؛

الباب الثالث: آليات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي؛

الباب الرابع: البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

الباب الخامس: تعزيز الطاقات الوطنية؛

الباب السادس: تطوير الثقافة ونشرها؛

الباب السابع: تحفيز الابتكار والاختراع.

ومن هنا رجوعا إلى المادة الرابعة من القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05 المؤرخة في 14 افريل 1999 والتي نصت على شروط التطور العلمي، كما نصت المادة 20 منه على المساواة بين شهادة التعليم العالي الوطنية والدولية، إذ تمنح نفس الحقوق لحائزيها، ورجوعا إلى نص المادة 24 منه والتي نصت على العلاقة بين قطاعات التعليم العالي ونشاطات البحث وذلك عن طريق التعاون وإشراك الهيئات الوطنية والدولية للبحث وهذا ما أكدته المادة 26 منه.

أما المواد 31-39 فيضمن القانون التكفل بالمهام المختلفة الموكلة إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والمسؤولية والاستقلالية المالية وقد تتخذ هذه المؤسسات عدة أشكال إما جامعات و منظمة على شكل كليات أو مراكز جامعية أو معاهدأو خارجة عن الجامعة، كما تنص المادة 40 منه على أنه يجوز استناد مدارس ومعاهد لدى دوائر وزارية أخرى وتكون الوصاية البيداغوجية مشتركة بين الوزير المكلف بالتعليم والوزير المكلفة بالقطاع المعني. كما تنص المادة 60 و 61 إلى إنشاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

و أمام النقائص التي شملت النظام الدراسي الكلاسيكي ،اذن كان من الضروري القيام بجملة من الإصلاحات الجوهرية في المنظومة التعليمية الجامعية رغبة في إيجاد حلول فعالة للمشاكل التي تواجه التعليم العالي ولسد الثغرات والشوائب التي تميز بها النظام السابق 48. إضافة إلى التطورات العالمية التي حصلت في مجال التعليم العالي ونتيجة للعولمة والثورة التكنولوجية والتقنية في العالم الغربي خاصة تكنولوجيا المعلومات هذا ما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إصلاح منظومتها على مستوى التعليم العالي ومن هنا أدى إعادة النظر في كل ما يتعلق بالعملية التكوينية، وبالتالي تم إقحام النظام الجديد L.M.D بداية من 2004-2005 وقد تم تعميمه تدريجيا عبرجامعات الوطن حيث خلال الموسم 2008-2009 تخرجت أول دفعة حاملة شهادة الماستير49.

ترتكز هذه الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم في ثلاثة أطوار تتوج بثلاث شهادات50طور أول مدته 3 سنوات بعد البكالوريا، يتوج بشهادة الليسانس؛

- طور ثان مدته 5 سنوات بعد البكالوريا (أي سنتين بعد الليسانس) يتوج بشهادة الماستر ؛
- طور الثالث مدته 8 سنوات بعد البكالوريا (أي ثلاث سنوات بعد شهادة الماستر) يتوج بشهادة الدكتوراه.

يسمح هذا النظام من أن يتوج الطالب شهادة أكاديمية أو مهنية وهذه الأخيرة موجهة فقط للإدماج في عالم الشغل ويتم تحديدها بالاتفاق مع قطاعات المستخدمين، يستعمل هذا النظام نظام الأرصدة وتنظيم الدروس على شكل وحدات تعليمية وهي توزع إلى وحدات التعليم الأساسية والوحدات الخاصة بالاكتشاف، ووحدات تعليم أفقية ووحدات تعليمية تحويلية.

يتضمن هذا النظام على ثلاث أطوار تكوينية مستقلة عن بعضها البعض، وهي الليسانس، الماستر، والدكتوراه. مدة فترة التكوين في العقد الأول ثلاث سنوات متتالية تتوج بالحصول على شهادة الليسانس، حسب التخصص الذي اتبعه الطالب ،ويمكن لصاحب هذه الشهادة التسجيل في الطور الثاني وفق المعايير التي حددتها النصوص القانونية التي تحدد شروط التسجيل لهذا الطور

وفي الأخير فإن الجزائر عرفت تحولات في مختلف المجالات والميادين، جاءت نتاج مجموع تحولات عرفها العالم اجمعين سميت بالعولمة، وبحكم أن الجزائر هي إحدى دول العالم، وجب عليها الخضوعلواقع العالم مخيرة أو مجبرة، وهذا ما كان مع الجامعة الجزائرية أن استوردت نظاما كان مجهولا في أوله وزال غموضه شيئا فشيئا مع بداية تطبيقه سنة .2004 51

و من بين الإصلاحات ايضا تطبيق نظام ضمان الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي ،حيث مع صدور القانون التوجيهي للتعليم العالي لسنة 2008 كرس لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء مجلس يسمى المجلس الوطني للتقييم، و في جوان 2008 قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة والذي كان بمثابة انطلاق دراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية فانبثقت (خلية) فرقة

عمل كلفت من طرف وزارة التعليم العالي بالتفكير في المشروع وفي 31-05-2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي52.

الخاتمة:

لقد قامت السلطات الجزائرية بإعطاء أهمية بالغة للتعليم بصفة عامة و التعليم العالي بصفة خاصة، وذلك بسبب تفطنها وإدراكها للوظائف التي يؤديها التعليم العالي ولاسيما الاسهام في التنمية، خاصة أن للجامعة دورا فعالا بما يتماشى وطبيعة عالم الشغل و السوق الوطنية خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها واقع العمل ومتطلبات المجتمع لنوع محدد من المهن التي لابد من مسايرة التخصصات الجامعية مع احتياجات سوق العمل، ومن هنا فإنه في ظل الإصلاحات التي باشرت بها الجزائر و التي ركزت بإقحام الجامعات. بالمحيط الخارجي و لاسيما المحيط الاقتصادي و بالتالي ضرورة خروج الجامعة من القوقعة التي كانت عليها. فإزهار أية دولة وتطورها هم فئة الشباب مع الاهتمام بمخابر على مستوى مؤسسات التعليم العالي، و مراكز البحث التابعة للتعليم العالي التي لابد من تفضيلها وتثمينها لخدمة المجتمع و خدمة التنمية، رغم أن السلطات الجزائرية بذلت وما زالت تبذل قصارى جهدها من أجل إقحام مخابر و مراكز البحث في مجال التنمية و المساهمة قي تطوير الاقتصاد الوطني الذي أصبح مطلبا ضروريا في الوقت الحاضر، إلا أنه ما يلاحظ على أرض الواقع فإن هذه المخابر و مراكز البحث لم تستطيع تحقيق الهدف المنشود من إنشاءها ،ويرجع السبب لعدة عوامل أهمها صعوبة وجود شريك اقتصادي خارج المؤسسة الجامعية من أجل تمويلها وتمويل أبحاثها بسبب ذهنية المتعلمين الاقتصاديين، حيث أغلبهم مازال متخوفا من التعامل مع مخابر و مراكز البحث ، ومن هنا بات أكثر مما مضى الاهتمام بوضع آليات قانونية لتعزيز دور مخابر و مراكز البحث وتفعيلها مع المحيط الاقتصادي للتعامل معها.

وفي الأخير فإن الجامعة مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضى لترقية أداءها في جميع الميادين من شأنها أن تساهم في مخططات التنمية و التطوير، لكن كل هذا مرتبط بالطالب حيث لن تستطيع هذه الوظائف التي أسندت للجامعة تحقيق أهدافها إلا عن طريق وجود طالبا مدركا بها و يصبح قادرا على اتخاذ القرارات وفي الوقت المناسب، كما أنه قد أضحى الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره وفقا للمستجدات العالمية وذلك عن طريق تشجيع الباحثين بأهمية البحث العلمي مع اختيار الأبحاث ذات الأهمية و الأولية و ملائمتها بالمحيط الخارجي.

الهوامش :

1 – د.زين الدين بروش ود.يوسف بركات ,مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر ,الواقع و الآفاق المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي 2012، ص .807

2–أ .د علي خليل التميمي ,عميد كلية الشيخ عبد الله البدري التقنية جمهورية السودان ,إصلاح التعليم و التدريب المهني و التقني لتشغيل الشباب , وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ,الجزائر ,منظمة العمل العربية ,المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب 17,15 نوفمبر 2009 ،ص3.

3 –أيمن يوسف ،تطور التعليم العالي ,الإصلاح و الأفاق السياسية ,رسالة لنيل شهادة ماجيستر في علم الاجتماع السياسي ,جامعة يوسف بن خدة –الجزائر كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية قسم علم الاجتماع2008,2007،ص 12.

4– استراتيجية تطوير التعليم العالي و البحث 2008–2017 ,وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ,و التكنولوجيا ,الإدارة العامة ، الآجل العامة للتجديد الجامعي الجمهورية التونسية , ديسمبر 2008،ص.3

5–أ .د رفيقة حمود، هياكل التعليم (ما بعد الأساس) الثانوي عربيا و عالميا ,المؤتمر السابع لوزراء التربية و التعليم العرب المنظمـة العربية و الثقافية و العلوم سلطنة عمان وزارة التربية و التعلم ,مسقط مارس 2010 ،ص.1

6– د .سلوى بنت محمد المحمادي،العولمة و أثرها على التعليم العالي

http://www.no vapdf.com

7 – إسماعيل سراج الدين (تقديم) ، حامد عمار ، محسن يوسف (اعداد و تحرير) ، اصلاح التعليم في مصر ، مكتبة الإسكندرية ، القاهرة ،2006 ، ص 143.

8– د .سلطان أبو عرابي العدوان و وظائف التعليم العالي ، أفاق ,مجلة دورية تعني بالتعلم عن بعد، تصدرها الشبكة العربية للتعلم المفتوح و التعليم عن بعد العدد الرابع والخمسون أفريل، ماي ,جوان2003 المركز الحرفي الأردني للطباعة الفنية، ص.6

9 – أيمن يوسف نفس المرجع السابق، ص 15 .

10– الربيعي سعيد بن محمد، التعليم العالي في عصر المعرفة :التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، عمان، دار الشروق، 2007، ص .23

11– نفس المرجع، ص 23 .

12 – كنج روجر وآخرون، الجامعة في عصر العولمة، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية 2008، ص .19

13 – السباعي مصطفى، من روائع حضارتنا ، الجزائر ، دار الصديقية ، ص 194، .195

14 – سمية الزاحي مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر – دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة، عنابة وسكيكدة، 2أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم، في علم المكتبات ،جامعة قسنطينة 2 ,معهد علم المكتبات و التوثيق 2014,2013 ، ص 55 .

15 – نفس المرجع،ص 28 .

16 –علاء زهير الرواشدة ,دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها ,جامعة البلقاء التطبيقية نموذجا مجلة العلوم الاجتماعية فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العربي ,جامعة الكويت , مجلد 40 مجلس النشر العلمي إصدارات، ص 73..

17– سمية الزاحي ، نفس المرجع السابق ،ص .63

18 – رشدي احمد طعيمة ومحمد سليمان البندري، التعليم الجامعي، بين رصد المواقع.و رؤي التطوير طبعة 1، دار الفكر لعربي، القاهرة، 2004، ص .613

19 – رمزي احمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء لدين ، الطباعة والنشر، ط1، 2006، ص 78 .

20 – أيمن يوسف ، نفس المرجع السابق ،ص 40 .

21 – نفس المرجع ،ص 40 .

22 – أ . د. نور الدين بو مهرة ,دور التعليم الجامعي في ترقية الموارد البشرية (مقارنة سوسيو–اقتصادية لوظيفة الجامعة الجزائرية في ظل العولمة)المؤتمر العربي حول التعليم العالي و سوق العمل ص 9 .

23– علاء زهير الرواشدة ، نفس المرجع السابق ،ص 73 .

24 – نفس المرجع ،ص 67 .

25 –د .بيبي وليد ,خريجي الجامعات الجزائرية (عمال المعرف) بين وهم العمل و هاجس البطالة الذكية ,الإنسان و المجال مجلة دولية علمية محكمة تصدر عن معهد العلوم ص 65 .

26 – موسى نور الدين ,إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000–2009 جامعة أبي بكر بلقايد ,تلمسان ,كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم الاجتماعية ,تخصص ,نقود و مالية و بنوك مذكرة لنيل شهادة ماجيستر 2011,2012. ، ص 51 .

27 – نفس المرجع ،ص 52 .

28 – د .سلطان أبو عرابي العدوان ، نفس المرجع السابق ،ص .8

29– علاء زهير الرواشدة نفس المرجع السابق ص 73،74 .

30 – أ . د.نور الدين بو مهرة ، نفس المرجع السابق ،ص 10 .

31 – محمود بوسنة، البحث العلمي ودوره في التنمية بالوطن العربي، حوليات جامعة الجزائر، العدد 13، ص .58

32 – أيمن يوسف ، نفس المرجع السابق ،ص 67 .

33 – نفس المرجع، ص 68 .

34 – نفس المرجع ،ص .69

35 – محمود بوسنة، نفس المرجع السابق ، ص .61

36 – نفس المرجع، ص 62 .

37– أيمن يوسف ، نفس المرجع السابق ، ص 59 ، 60 .

38 – نفس المرجع، ص 59 .

39 – علاء زهير الرواشدة نفس المرجع السابق، ص 71 .

40- د .سلطان أبو عرابي العدوان ، نفس المرجع السابق ،ص .6

41 – أ . د. نور الدين بو مهرة ، نفس المرجع السابق ،ص 12 .

42- استراتيجية تطوير التعليم العالي و البحث 2008-2017 ,وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ,و التكنولوجيا ,الإدارة العامة ، الآجل العامة للتجديد الجامعي الجمهورية التونسية , ديسمبر 2008، ص 8 .

43 – نصر الدين غراف ، نفس المرجع السابق ، ص .7

44 – إستراتيجية تطوير التعليم العالي و البحث 2008-2017 ,وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ,و التكنولوجيا ,الإدارة العامة ، الآجل العامة للتجديد الجامعي الجمهورية التونسية , ديسمبر 2008، ص 7 .

45- رفيقة حمود ، نفس المرجع السابق ص 2، 3 .

46 – مبارك بوعلاق ,دور هيئة التدريس في تصوير نمط إدارة الجامعة ,دراسة حالة جامعة ورقلة 2009,2010 مجلة الباحث عدد 2012/11,ورقلة ، ص 207 .

47 – سمية الزاحي ، نفس المرجع السابق، ص .39

48 – أسماء مولاي، دكتوراه النظام الجديد تقييم وتقويم حوليات جامعة الجزائر1، مجلة علمية محكمة دوليا ، العدد 25 ، 2014 ،الجزء الثاني، ص .100

49 – فيصل بوطيبة , نفس المرجع السابق، ص 96 .

50 – موسى نور الدين ، نفس المرجع السابق ، ص 79-.80

51 – أ.علي صالحي نظام (ل م د)في الجامعة الجزائرية بين الواقع و القوانين , ميدان العلوم الإنسانية ,أعمال اليوم الدراسي ,إصلاحات التعليم العالي و التعليم العام ,الراهن و الأفاق المنظم من قبل مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ,جامعة مولود معمري تيزي وزو ,22افريل 2003 ,بجامعة البويرة، ص 11 .

52 – د. زين الدين بروش و د. يوسف بركات ، نفس المرجع السابق ،ص 813.